مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

سياسات المياه: معضلة سد النهضة في إفريقيا

سارة الجشي
باحثة مساعدة
بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رمضان ١٤٤٢هـ - ابريل ٢٠٢١م

مقدمة

يقعُ سدُّ النهضة الإثيوبي على أطولِ أنهار العالم، نهرِ النيل، ويمثل جزءاً من رؤية رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، التي تهدف إلى تحويل إثيوبيا إلى فاعلٍ إقليمي رئيس، و توحيد الشعب الإثيوبي. وقد وصلَت المفاوضاتُ بين مصر والسودان وإثيوبيا، الدول الثلاث المشتركة في النهر، حولَ كيفية تشغيل السد وتخصيص إمدادات المياه، إلى طريق مسدود[١]. وقد جاء إعلانُ إثيوبيا رسميّاً عن بناء سد النهضة في عام ٢٠١١م، ومنذ ذلك الحين، دخلت هذه الدول الثلاث في مفاوضات حولَ السد. وقد توسَّطَ الاتحادُ الإفريقي بقيادة جنوب إفريقيا في هذه المفاوضات لتخفيف التوترات بين الدول، والتأكد من أنها تعمل بما يحقق مصلحة المنطقة الإفريقية. و سيتم إلقاء ضوء على التأثيرَ السياسي والاقتصادي الداخلي لمشروع سد النهضة على كلٍّ من إثيوبيا ومصرَ والسودان، وعلى أدوار تلك الدول في المنطقة الإفريقية.

أهمية سد النهضة

تنظرُ إثيوبيا إلى سد النهضةِ على أنه مشروعُ تنمية وطنية للطاقة الكهرومائية، يُمكنه توفيرُ الكهرباء، توسيع الرقعة الزراعية، وتطوير اقتصاد البلد. وقد تحمَّس السودانُ للمشروع؛ لأنه يعِدُ بتوفير الكهرباء له بأسعار معقولة، والتوسُّع في قطاعه الزراعي. أما مصرُ، التي يُمثِّلُ نهرُ النيل مصدرَ مياهها الرئيس، فتخشى أن يُؤدِّيَ السدُّ إلى نقص في إمدادات المياه، ومن ثمَّ تزيدُ تكاليفها المياه، ويتوقفُ ملايين المزارعين عن عملهم، وهذا بعد تهديدٌ للإمدادات الغذائية للبلاد ولأمنها القومي[٢].

وفي مارس ٢٠١٥م، قطعَت الدولُ الثلاث شوطاً مهماً؛ بالتوقيع على إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبي، الذي يتألَّفُ من عشرة مبادئ، وينصُّ أحدُ البنود على عدم الشروع في ملء الخزان قبلَ موافقة الدول الثلاث

أولاً على المبادئ التوجيهية لعمليات التشغيل الخاصة بالسد[٣]. ويعني هذا وجوبَ موافقة جميع الدول الثلاث على البروتوكولات نفسِها قبلَ بدء استخدام السد.

وفي أحدث المفاوضات بين الدول الثلاث، طالب السودان -منحازاً إلى جانب مصر- بأنه، وفقاً لإعلان مبادئ السد، يجب على إثيوبيا التوقيعُ على اتفاقية مُلزِمة قانوناً تضمَنُ الحدَّ الأدنى من تدفُّق المياه من خزان سد النهضة، وتكفُل القدرةَ على طلب التحكيم الخارجي في حالة نشوء الخلافات في أثناء تشغيل السد، وتضمنُ تعويضَ أي نقص في تدفُّق المياه بسبب الجفاف، أو الاستخدام عند المنبع في المستقبل. وقد اقترحَت إثيوبيا مبادئَ توجيهيةً بديلةً غيرَ مُلزِمة لتشغيل سد النهضة وملئه. وعندَ هذه النقطة توقَّفَت المفاوضاتُ في أغسطس ٢٠٢٠م، لتُستأنَف بعدَ ذلك في يناير ٢٠٢١م. وقد ثبت أن هذا الأمرَ يمثل تحدياً صعباً؛ فكلُّ دولة تكافحُ داخليّاً مع اضطراباتها السياسية التي شهدَتها في السنوات العشر الماضية، ومعَ التقلُّبات السياسية وتحوُّلات السلطة؛ وهو ما صعَّب على هذه الدول إنهاءَ نزاعاتها والتوصُّل إلى اتفاق نهائي بشأن سد النهضة.

الصراع على السلطة في إثيوبيا

لا تعتمدُ إثيوبيا على مشروع سد النهضة للارتقاء بالبلاد اقتصاديّاً، وترسيخ دورها في المنطقة الإفريقية فحسب، بل أيضاً لتوحيد أمةٍ مزَّقَتْها يدُ التغييرات الأخيرة في الحكومة، والعنف العِرْقي. وصل رئيسُ الوزراء الإثيوبيُّ آبي أحمد، الحائزُ على جائزة نوبل للسلام، إلى السلطة في عام ٢٠١٨م. وقبلَ تولِّيه، سيطرَت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على الحكومة الإثيوبية منذ عام ١٩٩١م حتى أوائل عام ٢٠١٨م[٤]. وقد أدَّى التحوُّلُ الأخيُر في السلطة إلى اندلاع قتالٍ بين حكومة آبي أحمد والجبهة. وأدَّت المفاوضاتُ الحالية بين الجبهة والحكومة الإثيوبية إلى الدخول في حلقة مُفْرغَة من الهجمات، التي لا تلوحُ لها نهايةٌ في الأُفق القريب. اتهمَت الحكومةُ، بقيادة آبي أحمد، الجبهةَ الشعبية لتحرير تيغراي بتقويض سلطتها، والترسيخ للصراع العِرْقي[٥]. وأكثرَ من أي وقتٍ مضى، فإن رئيسَ الوزراء الحالي آبي أحمد، الذي سيُعاد انتخابُه في عام ٢٠٢١م، عازمٌ على البَدء في ملء السد في أقرب وقتٍ مُمكن؛ ما دفع البعضَ لاتهامه باستغلال الآمال المنعقدة على هذا المشروع تكتيكاً لضمان بقائه في السلطة.

وفي ظل انتشار الجائحة العالمية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، كان من غير الممكن إجراءُ الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٢٠م بما يتوافقُ مع إجراءات السلامة العالمية. ومع ذلك، ضرَبَت الجبهةُ الشعبية لتحرير تيغراي بأوامر الحكومة عرضَ الحائط، وحثَّت مواطني تيغراي على التصويت، وأُعلِنَ فوزُ الجبهة بالاقتراع الشعبي. ولكن نظراً لقلة المراقبين وطبيعة النتائج، كان هناك الكثير من الشك حول شرعية «الانتخاب». وردَّ رئيسُ الوُزَراء آبي أحمد على تجاهُل أوامرِ الحكومة بقطع الأموال عن قيادة الجبهة، الأمر الذي أدَّى إلى زيادة تصعيد الموقف؛ إذ جاء ردُّ الجبهة عنيفاً، بمهاجمة قاعدة قوات الدفاع الإثيوبية في إقليم تيغراي. وفي هذا الإقليم، الذي تحدُّه إريتريا والسودان، تتمتَّعُ الجبهة بأقوى منطقة نفوذ لها في البلاد. وتردَّدَت مزاعمُ بأن جنوداً ليسوا من مواطني تيغراي أُخذوا رهائنَ في أثناء هذا الهجوم وأُعدموا، وهذا غيضٌ من فيض الصراع العِرْقي في إثيوبيا. وتثيرُ هذه الهجماتُ الأخيرةُ على الحكومة الفيدرالية تساؤلاتٍ حولَ مدى شرعية الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بوصفها حزباً سياسيّاً في إثيوبيا، وحولَ تحوُّلها -بدلاً من ذلك- إلى حركةٍ متمردةٍ، عائِدةً إلى الأصل الذي بدأَت عليه. وإذا كُتِبَ لهذا الصراع على السلطة أن يستمرَّ بين الجبهة وحكومة آبي، فإن إثيوبيا ستُواجهُ أزمةً إنسانيةً كبيرة، قد تُصبِح دوليةً إذا ما تدخَّلَت الدولُ المجاورة، خاصةً لحماية مصالحها في المنطقة؛ مثل تلك المتعلقة باستكمال مشروع سد النهضة.

حقوق مصر التاريخية في نهر النيل

اتخذَّت مصرُ موقفاً واضحاً وقويّاً من سد النهضة منذ إعلان إثيوبيا عن المشروع. وتعدُّ مصرُ هذا المشروعَ تهديداً لأمنِها، ولمعيشةِ الملايين من مواطنيها. وقد حاولَت مصرُ منعَ بناء السد من خلال الحديث حولَ حقوقها التاريخية

في نهر النيل. وعلى مر العصور، كانت مصرُ هي الطرف المهيمن في جميع المفاوضات المتعلقة باستخدام مياه النيل. في عام ١٩٥٩م، وقَّعَت مصرُ اتفاقيةً خصَّصت جميعَ مياه نهر النيل لمصرَ والسودان، ومنَحَت مصرَ حقَّ النقض على مشروعات نهر النيل المستقبلية[٦]. ونجحَت مصُر في استخدام هذه الاتفاقية، والاستفادة بعلاقاتها الدبلوماسية، لمعارضة بناء السد. ومع ذلك، لم تعترفْ إثيوبيا، ولا الدولُ الأخرى التي تقعُ على ضفاف النيل، بهذه الاتفاقية؛ مؤكدةً أنهم لم يكونوا طرفاً فيها، وأن من حقهم الاستفادةَ من هذا المصدر المائي.

وترى مصرُ أن الدافعَ الرئيس وراءَ عدم رغبتها في بناء هذا السد هو أنها ستُعاني اقتصاديّاً، مع أن الدراساتِ أظهرَت أنه إذا طبَّقَ المصريون طُرُقاً أكثرَ حداثةً واستدامةً عند استخدام مياه النيل، فعندئذٍ سيكون ما يُخَصَّصُ لهم بعدَ ملء السد أكثرَ من كافٍ[٧]. وفي الحقيقة، فإن مصَر تخشى على وضعها السياسي في المنطقة؛ فإذا ما قُدِّرَ لإثيوبيا النجاحُ في بناء السد واستخدامه بكفاءة، فسيكون لها دورٌ جديد في إفريقيا؛ لذلك فإن سدَّ النهضة لمصر، يُنذِرُ بتغييرٍ هائل في سياسات المنطقة.

السودان عالق بين طرفين

بخلافِ مصرَ وإثيوبيا، تردَّدَ موقفُ السودان من بناء سد النهضة عدةَ مرات خلالَ السنوات الماضية؛ فينحازُ لإثيوبيا تارةً، وينحاز لمصرَ أخرى. ومن المُتَوَقَّع للسودان أن يَجنِيَ الكثيرَ مقابلَ استكمال سد النهضة؛ إذ يمكنه توفيرُ مستوىً معيش أفضل للشعب السوداني، بدءاً من الكهرباء قليلة التكلفة، وصولاً إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي[٨]. لكن، هل الحكومة السودانية على استعداد لإجراء تحوُّل في السلطة فورَ الانتهاء من السد؟ يقبَعُ السودان في صراعٍ داخلي منذُ ثورة ٢٠١٨م، حين أُطيحَ بالرئيس السابق عمر البشير وأُعيد تشكيلُ الحكومة. وتتكونُ الحكومة السودانية حاليّاً من إدارة مدنية، وسلطة عسكرية، يتشارك فيها الجانبان السلطةَ الحاكمة لحين إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٢م[٩]. سياسيّاً، تُعَدُّ الإدارةُ المدنية من الداعمين لمشروع سد النهضة؛ فهم يعتقدون أنه قد يكونُ كبيرَ الفائدة للشعب السوداني؛ إذ سيرتفعُ معه مستوى معيشتِهم في العموم. وعلى النقيض من ذلك يأتي موقفُ المكون العسكرية، الذي يتمتعُ بعلاقاتٍ سياسية جيدة مع الحكومة المصرية، ولها حدودٌ مشتركة مع إثيوبيا يمكنُ أن تُمثِّلَ تهديداً لاستقرار السودان إذا امتد الصراعُ في إثيوبيا عبرَ الحدود السودانية[١٠]. وهذا ما دفعها لمعارضة سد النهضة قي الوقت الحالي، وجعلها ترى أنه يمكن أن يزيدَ من القوة الإثيوبية التي قد تُؤثِّرُ سلباً عليهم. واجتماعيّاً، فإن الشعبَ السوداني عالقٌ بين هُويتَّين؛ فمبقدورهم أن يرتبطوا بالمصريين الذين يشاركونهم في العروبة، لكن يُمكنهم أيضاً الارتباط بالإثيوبيين الذين يرَوْن أنهم أفارقة مثلهم[١١]. وهنا يكمن السؤال الذي يطرحُ نفسَه على السودان: أنصطَفُّ مع جانبنا العربي، أم ندعمُ حلفاءَنا الأفارقةَ؟ فأصبح السودانُ -حرفيّاً- عالقاً وسطَ مفاوضات المشروع هذه.

خاتمة

لقد بدا جليّاً أن التوصلَ إلى قرار نهائي بشأن مصير هذا المشروع أمرٌ صعب، خاصةً مع ما يعصفُ بكل دولةٍ من صراعاتٍ داخلية. ومع ذلك، إذا ما انتُهِيَ من هذا المشروع نهائيّاً وبفاعلية، فقد يُغيِّرُ مستقبلَ القارة الإفريقية؛ إذ سيُعيدُ تشكيلَ الوضع الراهن في المنطقة، وسيفرضُ على جميع الدول التي تعتمدُ على النيل أن تبدأَ في التعاون على قَدَم المساواة. لعقود من الزمان، استفادت مصر بجزء كبير من نهر النيل، وكانت إحدى القوى الإقليمية الفاعلة الرئيسة -إن لم تكُن على رأس هذه القوى- في إفريقيا. وسيُعيد سدُّ النهضة تشكيلَ سياسات المنطقة الإفريقية؛ لذلك تخشى مصرُ من مشروع السد، لا لأنها تعتقدُ أنه سيُفقدها كميةً كبيرة من إمداداتها المائية فحسب، بل لأنها ستفقدُ كذلك الكثيرَ من نفوذها السياسي والاجتماعي في المنطقة. ستُعاني القوةُ الاقتصادية المصرية، لكن يمكن لها أن تتعافى من خلال تطبيق ممارسات مائية مستدامة. وقد أكَّدَت إثيوبيا لمصرَ أن السدَّ لن يُؤَثِّرُ على إمداداتها المائية. ومع ذلك، فإن مصرَ يشغلُها إمكانية تراجع دورها الريادي في إفريقيا؛ مما قد يجعل من إثيوبيا قوةً إقليميةً جديدةً في المنطقة الإفريقية.

المراجع

(1) Meron Moges-Gerbi, "Tensions over Nile River Dam Project as Heavy Rain Sows Confusion," *CNN*, August 13, 2020, https://edition.cnn.com/2020/07/21/africa/ethiopia-nile-river-dam-afr-intl/index.html.

(2) "Bridging the Gap in the Nile Waters Dispute," *Crisis Group,* April 29, 2020, https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/ethiopia/271-bridging-gap-nile-waters-dispute.

(3) "The AU's Role beyond the GERD Negotiations," *ISS Africa*, September 4, 2020, https://issafrica.org/pscreport/psc-insights/the-aus-role-beyond-the-gerd-negotiations.

(4) Bronwyn Bruton, "Calls for Negotiation Are Driving Ethiopia Deeper into War, " *Atlantic Council,* November 13, 2020, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/africasource/calls-for-negotiation-driving-ethiopia-deeper-into-war/.

(٥) د. محمد السبيطلي، «إثيوبيا: أزمة إقليم التيغراي أو الحرب في زمن السلم والإصلاح»، **مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية**، (يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١، فبراير، ٢٠٢١م،
https//:www.kfcris.com/pdf/bd24047f968c2d1f6447fe6bd76f53e65ffffadd92e40.pdf

(6) John Mukum Mbaku, "The Controversy over the Grand Ethiopian Renaissance Dam, " *Brookings,* August 5, 2020, https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2020/08/05/the-controversy-over-the-grand-ethiopian-renaissance-dam/.

(7) Marcus Dubois King, *Water and conflict in the Middle East*, (New York, NY: Oxford University Press, 2020), 35-36.

(8) Christopher S Clapham, *The Horn of Africa: State Formation and Decay*, (New York, NY: Oxford University Press, 2017), 184.

(9) "Safeguarding Sudan's Revolution," *Crisis Group*, November 27, 2019, https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/281-safeguarding-sudans-revolution.

(10) "Safeguarding Sudan's Revolution".

(11) Francis Madang Deng, *Sudan: the forgotten tragedy*, (Washington, D.C: United States Institute of Peace, 1994), 56.